واقع وآفاق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 دراسة بعض أبرز التجارب العربية تحت التنفيذ

الدكتورة آسيا طويل
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة علي لونيسي-البليدة - الجزائر

تاريخ استلام البحث: 02 / 04 / 2022
تاريخ قبول البحوث: 01 / 06 / 2022
نشر البحث في العدد السابع عشر: ديسمبر / كانون اول 2022

رمز التصنيف ديوي / النسخة الالكترونية (Online): 2522-64X/519.5
رمز التصنيف ديوي / النسخة الورقية (Print): 2519-948X/519.5

واقع وآفاق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030
دراسة بعض أبرز التجارب العربية تحت التنفيذ

الدكتورة آسيا طويل
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة علي لونيسي-البليدة - الجزائر

المستخلص

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم كله، ويتضح أهمية هذا الموضوع من خلال الإهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة بالبشر والبيئة ،إذ تعد قضية التنمية من أبراز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن،حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال العالمي. إن مفهوم التنمية المستدامة أصبح متداولا بشكل واسع إلا انه مازال يشبه بعض الغموض من حيث الطريقة المثلى لتطبيقه وكذا طبيعة المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مدى النجاح في انتهاج عملية التنمية المستدامة، وهذا ما استوجب التطرق وبشيء من التفصيل لهذه المفاهيم والغوص في أكبر تحدي يواجه الأمم ألا وهو تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف الجوهري الذي تسعى الدول العربية بلوغه هو توفير الإحتياجات الأساسية للمجتمعات في إطار تنمية اقتصادية شاملة، تنعكس آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاستقرار والرفاهية و الرقي، وسعيا إلى تحقيق معدلات مرتفعة من نمو الإقتصاد، و رغم الفجوة الموجودة بينها وبين الدول المتقدمة اعتمدت في عملية التنمية على نظم ونظريات مستوردة تابعة ومكملة لاقتصاديات البلدان المتقدمة.

بعد أن دخلت خطة التنمية المستدامة 2030 العالم الثالث لها من التنفيذ، فإن هناك الكثير من الدروس المستفادة التي يمكن تبادلها بين الدول العربية في التجارب المبكرة لدمج أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – خطة التنمية المستدامة 2030 – تجارب العربية تحت تنفيذ. **تصنيف جال:** P35 , Q35, R1

The Reality and prospects for achieving the goals of the 2030 agenda for sustainable development – Studying some of the most prominent Arab Experiences under Implementation

Summary

The topic of sustainable development has captured the attention of the whole world, and the importance of this topic is clear through the growing global interest in issues related to human beings and the environment.

The concept of sustainable development has become widely circulated, but it is also still clouded by some ambiguity in terms of the best way to apply it as well as the nature of the indicators through which the extent of success in pursuing the sustainable development process is measured, and this necessitated touching and in some detail of these concepts and diving into the biggest challenge Facing nations is achieving sustainable development.

The fundamental goal that Arab countries seek to achieve is to provide the basic needs of societies, in the context of comprehensive economic development, whose economic, social and political effects are reflected on stability, prosperity and prosperity, and in order to achieve high rates of economic growth, despite the gap between them and the developed countries, adopted in the process Development on importing systems and theories dependent on and complementary to the economies of developed countries.

After the 2030 Agenda for Sustainable Development is implemented in the Third World, many experiences can be shared among Arab countries in the early experiences to integrate the sustainable development goals into national development strategies.

KEY WORKS: sustainable development- The 2030 Agenda for Sustainable Development – Arab experiences under Implémentation.

JEL CLASSIFICATION CODES: P35, Q01, R1.

مقدمة

إن تحقيق التنمية المستدامة أصبح هو الهدف الرئيسي لإستراتيجيات التنمية في القرن الحادي و العشرين، حيث أن أي محاولة جادة لتخفيض أعداد الفقراء وتوفير عمل منتج وحياة أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل تتطلب نموا اقتصاديا مستداما بغية زيادة الإنتاجية والدخل.ولذا فإن أحد أهدافها الرئيسية هو الوصول إلى نمو سكان ثابت على مستوى العالم لأنه كلما زاد السكان زاد استهلاك الموارد الطبيعية بشكل أكثر وزاد تلوث البيئة كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان إنما يؤدي إلى إستتراف الموارد وتلوث البيئة، و بهذا المعنى نجد أن التنمية المستدامة تسعى إلى استغلال الموارد بشكل أكفأ مع الحفاظ على البيئة ومعالجة نواحي الفقر التي يعاني منها الكثير من البلدان.

تشكل أهداف وخطط التنمية المستدامة 2030 والتي اعتمدت من الدول في قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 اتفاقا عالميا للقضاء على الفقر وتوفير حياة جيدة للجميع و الحفاظ على كرامة البشر.و تتكون من 17 هدف محدد و آليات تنفيذ حسب أولويات ومهددات الدول التي تواجهها.

وستعمل مختلف البلدان منها العربية خاصة خلال السنوات 10 المقبلة جاهدة لتحقيق هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع، بحشد الجهود للقضاء على الفقر لجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ،ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة عدم التخلي على أحد

من خلال ما سبق يمكن معالجة الموضوع بطرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل رؤية الدول العربية 2030 في سعيها لتحقيق خطة تنفيذ التنمية المستدامة ؟

للإجابة على إشكالية الدراسة، صيغت الفرضيات التالية:

الفرضيات

- تقوم التنمية المستدامة على تعريفات ومقاييس وأطر تحليليه دولية موحدة ،وهذا ما تعترف به الدول العربية بجملتها، من حيث احترامها للمواثيق الدولية و الإطار العالمي؛
- الذي يعرف بمفهوم التنمية المستدامة من خلال المنظمة التنمية للأمم المتحدة؛
- تعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أن تقوم بمواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية؛
- حققت الدول العربية تقدما ملحوظا في تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة؛
- أن أجندة 2030 للدول العربية ، تمثل خارطة طريق تقود إلى مستقبل مشرق للجميع.

أولا: الإطار النظري للتنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي البديل الأفضل لتحقيق التكافؤ والتعاون بين الدول النامية والمتقدمة، والتي تقتضي تحقيق تنمية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

1. انتشار مصطلح التنمية المستدامة

مصطلح التنمية المستدامة أو المستمرة Développements Sustainable "SD" يعد حديث النشأة، حيث كان بدايات ظهوره في المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ستوكهولم 1972 م) الذي اقترح ما يسمى Development-Eco أي التفاعل بين الإقتصاد والإيكولوجي في دول الشمال و الجنوب، حضر هذا المؤتمر 112 دولة من بينها 14 دولة عربية، ثم في نادي روما عام 1986م بنفس المسمى وظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام

1987م في تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك Future Common Our" والذي أصدره المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة:

The World Commission for Environment and Development (WCED)

حيث وضع تعريفا يعتبر التعريف الأكثر شيوعا للتنمية المستدامة: "هي التنمية التي تلبي الحاجات الحالية دون تعويض قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم للخطر".[1]

1.1. تعريف التنمية المستدامة:

تركز بعض التعاريف "على الحصول الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".[2]

وبروز مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي أعطى تعريف واضحا وشاملا للتنمية المستدامة،حيت يمكن أن نستخلص هذا مفهوم ما يلي: [3]

- التعاون الدولي لتجاوز مشكلة الفقر؛
- التوازن بين النمو الإقتصادي والمجال البيئي والمجال الإجتماعي؛
- الإستغلال العقلاني والمستديم للموارد بطريقة تسمح بدوامها للأجيال القادمة؛
- تكييف النمو السكاني مع إنتاج الغذاء خاصة في الدول النامية يما فيها الدول العربية " تثبت معدل النمو الديمغرافي "؛
- تغير أنماط الإستهلاك وجعلها أكثر ملائمة للبيئة؛
- التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية؛
- الاتجاه نحو التكنولوجيا النظيفة.

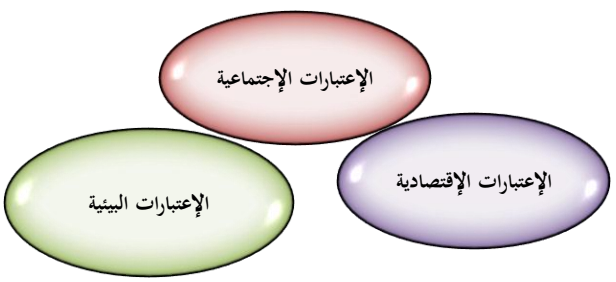

الشكل رقم 1: موقع عملية التنمية المستدامة بين اعتبارات التنمية المختلفة

المصدر: محمد بايكر، " تقييم الأهداف الأنمائية اللألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر في الإصلاحيات الخاصة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2009/2008،ص70.

من خلال الشكل نستنتج أن للتنمية المستدامة ثلاث دعائم رئيسة هي: البيئة والمجتمع والإقتصاد. عند اعتبار هذه الدعائم على أنها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع عند المركز تمثل SD. فكلما اقتربت هذه الدوائر شريطة أن تكون مرتبطة متصلة يبعضها البعض.

2. أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها تحقيق العديد من الأهداف الشاملة لكافة المجالات يمكن تلخيصها فيما يلي: منها: [4]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛
- إحترام البيئية الطبيعية؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة؛
- تحقيق إستغلال عقلاني للموارد؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛
- إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع.

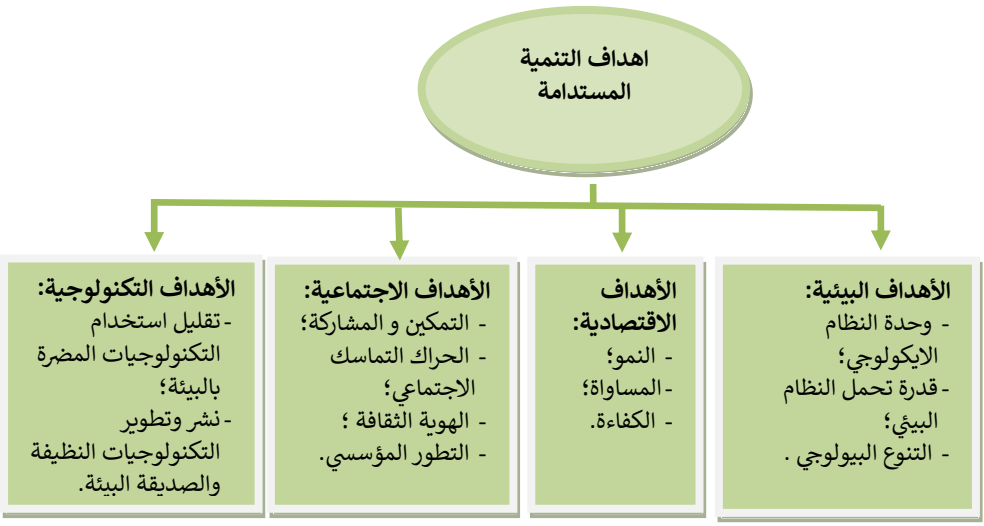

الشكل رقم 02: " الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة"

المصدر: إلهام شيبلي، "دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة الميدانية سكيكيدة "، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2014/2013 ص 61 .

3. المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة

تكمن المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة في:[5]

- الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع و وطاقاته؛
- التمكين: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها؛
- حسن الإدارة و المساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.
- التضامن: بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى.

4. أبعاد التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها. نجد أربعة أبعاد متفاعلة فيما بينها وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 1 : أبعاد التنمية المستدامة

الأبعاد الاقتصادية	الأبعاد الاجتماعية	الأبعاد البيئية	الأبعاد التكنولوجية
- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛ - إيقاف تبديد الموارد؛ - مسؤولية البلدان عن المتقدمة على التلوث والمعالجة؛ - تقليص تبعية البلدان النامية؛ - التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة؛ - المساواة في توزيع الموارد؛ - الحد من التفاوت في المداخيل؛ - تقليص الإنفاق العسكري	- تثبيت النمو الديمغرافي؛ - مكانة الحجم النهائي للسكان؛ - أهمية توزيع السكان؛ - الاستخدام الكامل للموارد البشرية؛ - أهمية دور المرأة؛ - الأسلوب الديمقراطي في الحكم؛ - فكرة العدالة الإجتماعية؛ - فكرة تنمية البشر؛ - المشاركة الجماعية الفاعلة؛ - ضبط سلوك الإستهلاك للأفراد.	- إتلاف التربة، استعمال المبيدات؛ - تدمير الغطاء النباتي والمصايد؛ - حماية الموارد الطبيعية؛ - صيانة المياه؛ - تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية؛ - حماية المناخ من الاحتباس الحراري.	- استعمال تكنولوجيات أنظف المرافق الصناعية؛ - الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية؛ - المحروقات والاحتباس الحراري؛ - الحد من انبعاث لغازات.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على :سايح يوزيد ، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ،جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2013/2012 ص 109 -111 .

ثانيا: واقع وآفاق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030

في آيلول /سبتمبر 2015 م اجتمع رؤساء الدول والحكومات في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك للاتفاق حول جيل جديد من الأهداف يتضمن 17 من أهداف التنمية المستدامة و179 غاية مرتبطة بها،كي يحل محل الأهداف الإنمائية للألفية وتسترشد به جهود التنمية العالمية خلال 15 سنة القادمة حتى عام 2030 تتسم بطابع عالمي وبقابلية التطبيق الشامل وتكون متكاملة وغير قابلة للتجزئة.(6)

أكد المتوقعون على وثيقة خطة التنمية المستدامة سوف تدخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/ يناير2016 وتعتبر الأهداف الجديدة حيث أنها تدعو جميع الدول الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل، لاتخاذ الإجراءات اللازمة بهدف تعزيز الرخاء والعمل في الوقت نفسه على حماية كوكب الأرض.

1. الأهداف 17 لخطة التنمية المستدامة 2030 للمنطقة العربية

تبذل العديد من الدول العربية جهودا ملحوظة لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التوصيات العالمية. على الرغم من ذلك، فإن تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة وأهدافها (7).

جدول رقم 2: أداء المنطقة العربية مقارنة بالمتوسط العالمي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030

الهدف	المؤشر	الوضع في المنطقة العربية	المتوسط العالمي
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله.	نسبة السكان تحت 1.25 دولار يوميا.	7.4%(زيادة انتشار الفقر بنسبة 34 %)	14.5%
الهدف 2 : القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة .	مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمحاصيل.	4.1%	10.9%
الهدف 3 : ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	معدل الوفيات لأقل من 5 سنوات.	35.6 حالة وفاة لكل 1000 ولادة ، وهو معدل أفضل من المتوسط العالمي	42.5 حالة وفاة لكل 1000 ولادة .
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة التعليم.	نسبة الإلتحاق الصافي بالتعليم الإبتدائي .	91.4%	89%
الهدف 5 : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات .	نسبة النساء العاملات إلى السكان (15 سنة ما فوق).	18.6%	47%
الهدف 6 : ضمان توافر وخدمات الصرف الصحي للجميع وإداراتها إدارة مستدامة .	نسبة السكان الحاصلين على مصدر محسن للمياه	حققت المنطقة العربية غاية الهدف المتعلقة بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه إلى النصف .وحدها أقل البلدان نمو أظهرت ترجعا طفيفا في النسب .	
الهدف 7 : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة	0.2%	4.7%
الهدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع .	نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي	4795 دولار أمريكي	8055 دولار أمريكي
الهدف 9 : إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل لجميع، وتشجيع الإبتكار .	نسبة الاستخدام الانترنت (من السكان) .	34.4%	40.7%
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	-	-	-
الهدف 11 : جعل المدن والمستوطنات البشرية	فقدان الحياة البشرية بسبب الكوارث .	شهدت المنطقة العربية زيادة واضحة في الوفيات الناجمة عن الكوارث بلغت نسبتها	

شاملة لجميع وآمنة وقادرة على الصمود مستدامة .		275.4% في الفترة 2005-2006 بالمقارنة مع الفترة 1990-1999 ويعود هذا الإتجاه بشكل خاص إلى ازدياد الوفيات التي أقل البلدان نموا (+518.8%)	
الهدف 12 : ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	سيارات الركاب 70.2 سيارة لكل ألف شخص .	70.2 سيارة لكل ألف شخص .	123.1 سيارة لكل ألف شخص
الهدف 13 : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره .	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (مساهمة الفرد في تاني أكسيد الكربون).	5.3 طن مترى	4.9 طن متري
الهدف 14 : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .	نسبة السكان السواحل لإجمالي السكان .	%9.2	% 6.6
الهدف 15 : حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر.	المناطق المحمية كنسبة في المساحة الكلية .	%9.3	%14
الهدف 16 : السلامة والعدالة والمؤسسات القوية .	عدد اللاجئين حسب البلد الأصلي .	11.3 مليون أو 58.1%من إجمالي عدد اللاجئين في العالم	19.5 مليون
الهدف 17 : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) .	%4.2	%0.2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية "، الدورة التاسعة والعشرون ،الدوحة ،قطر، يومي 13- 15 كانون الأول/ ديسمبر 2016 ، ص 24- 25 -26 .

هذه البيانات الموجودة في الجدول لاتكشف عن التفاوت بين البلدان العربية ولا دخلها ولا تظهر أثر اضطراب الأوضاع الداخلية على مستويات التنمية البشرية خصوصا الأولويات التي يتعين البلدان العربية التركيز عليها عند التخطيط للتنمية المستدامة في 10 سنوات المقبلة. نذكر على سبيل المثال التحديات الإقتصادية تتعامل معها الأهداف 1،2،8،9،10،12،17 والتي تتمثل في المسائل التالية: [8].

- رفع نسبة المشاركة الإقتصادية المنخفضة عموما، و لاسيما مشاركة نساء؛
- القضاء على الفساد المالي وإحلال الشفافية في التعاملات الإقتصادية؛
- تحسين الإنتاجية؛
- تحقيق التنويع الإقتصادي واستخدام التكنولوجيا؛
- تحقيق التكامل الإقتصادي الإقليمي من أجل التنمية.

2. جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة

إن جدول أعمال 2030 عبارة عن خطة عمل طموحة بالنسبة للبلدان ومنظومة الأمم المتحدة، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى.

فهو أكثر خطة شاملة حتى الآن للقضاء على الفقر المدقع، هو كذلك ذروة من أربعة عقود من الحوار المتعدد الأطراف[9].

1.2. المبادئ الأساسية لجدول أعمال 2030

يتضمن هذا المبادئ الأساسية التالية: [10]

- العالمية: إن جدول أعمال 2030 هو عالمي في نطاقه وتلتزم به مع السلم بغض النظر في مستويات دخلها،وحالاتها التنموية للإسهام في الجهود الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا الجدول قابل للتطبيق في كل البلدان وفي جميع السياقات وجميع التوقيت؛
- عدم إغفال أحد: يسعى جدول أعمال 2030 إلى إفادة كل الناس و إلى جميع المحتاجين والمحرومين، أينما كانوا بطريقة تستهدف التحديات ونقاط الضعف الخاصة؛
- الترابط وعدم التجزؤ: يستند جدول أعمال 2030 على الطبيعة المترابطة وغير المجزئة لأهدافه السبعة عشر، ولابد لكل الكيانات المسئولة على تنفيذ التنمية المستدامة أن يتعاملوا معها بصورة شاملة؛
- الشمولية: يدعو جدول أعمال 2030 لمشاركة جميع قطاعات المجتمع بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الأصل أو الهوية للمساهمة في تنفيذه؛
- الشراكة بين أصحاب المصالح المتعددة: يدعو جدول أعمال 2030 لإقامة شراكات بين أصحاب المصالح المتعددة لتعبئة وتقاسم المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل البلدان .

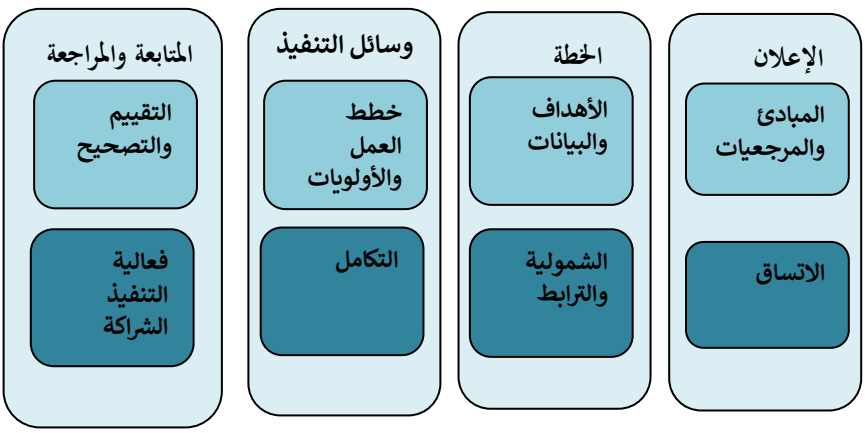

الشكل رقم 3: الطابع الكلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

المصدر: تقرير فريق عمل أهداف التنمية المستدامة الجمعية العامة ،2019.

2.2. أبعاد جدول أعمال جديد:

توجد خمسة أبعاد للخطة التنمية المستدامة 2030 و هي:[11]

- **كوكب الأرض:** تعد حماية كوكب الأرض ضرورة من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة .لذ لا بد من حفظ جودة الهواء والانتفاع المستدام بالغذاء والمياه. ومن الضروري أيضا الحد من تغيرالمناخ بغية تحقيق هذه الأهداف وحماية المواطنين من الكوارث المناخية؛
- **السكان:** ترتكز التنمية المستدامة للدول على مراعاة مبدأين الكرامة والمساواة بين الأشخاص. وتمثل مكافحة الفقر وضمان انتفاع الجميع بالرعاية الصحية والغذاء وتأمين التعليم الجيد؛
- **الإزدهار:** تقتضي تنمية الدول تحقيق الإزدهار الإقتصادي الشامل الذي يراعي البيئة.من أجل ضمان إرساء السلام وتحقيق الإزدهار، يتعين إتاحة العلوم التكنولوجيا والإبتكار لجميع بغية التوصل إلى تنمية ذات إنسانية؛
- **السلام:** يعد التخفيف من حده النزاعات وبناء السلام وترسيخه عوامل أساسية من أجل إنشاء مجتمعات مزدهرة ومستدامة. فثمة علاقة متبادلة بين التنمية والأمن ولن يتحقق أحدهما بدون الأخر؛
- **الشراكات:** يفترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة إقامة نظام شراكة وتضامن عالمي جديد.

الشكل رقم 4: الأبعاد جدول أعمال الخمسة الجديدة للتنمية المستدامة 2030

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على : "التدقيق على مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة".لجنة الإنتوساي للتنمية ،ص20 ، تاريخ مارس2019 ، تاريخ الإطلاع 2020/03/30 الموقع :www.cofr.gov.sy

من خلال الشكل تبين لنا توجد خمسة أبعاد خطيرة في صميم جدول أعمال 2030 ما ينظر إليها من منظور ثلاثة عناصر أساسية :الإدماج الإجتماعي والنمو الإقتصادي والحماية البيئية أن مفهوم التنمية المستدامة أخذ معنى أغني باعتماد على جدول أعمال.

3. وسائل التمويل التنمية المستدامة

أصبح تأمين وسائل تمويل التنمية المستدامة أمرا حتميا وملحا وبينما تختلف الآراء بشأن تكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هناك شبه إجماع على ضرورة الانتقال من المليارات إلى التريليونات. أصبح الإلتزام بتمويل التنمية أكثر إلحاحا إلى المنطقة العربية في ظل تصاعد

المخاطر الجيوسياسية التي تلقي بظلال من الشك على فرص استدامة التمويل اللازم لتحقيق التنمية. [12]

جدول رقم 3: الموارد المطلوبة لتمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية 2015- 2030 (مليارات الدولارات الأمريكية)

نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	A * السيناريو	B ** السيناريو	C *** السيناريو	D **** السيناريو	المتوسط
%32	2.582	2.132	2.293	2.318	**2.331**
%32.5	4.215	3.420	3.704	3.747	**3.771**
%35	5.847	4.707	5.114	5.177	**5.211**

المصدر: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الدورة التاسعة والعشرون الدوحة قطر، يومي 13- 15 كانون الأول /ديسمبر 2016 ،ص 43 .

* توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2020 - 2030.احتسبت بمعادلة النمو الأسي التالية:

Y= 2E+11e0.0751x (R2=0.9281

** توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2020 - 2030 .احتسبت بمعادلة الخطي

Y= 9E+10x7E+10(R2=0.888)

*** توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2020 - 2030.احتسبت بناء على متوسط زمني لزيادة النمو يبلغ 5.02% في السنة.

**** توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2020 - 2030.احتسبت بناء على متوسط لزيادة النمو يبلغ 7%باعتبار معدل * هدفا تحقيقه .

من خلال الجدول يتبين لنا أن كل السيناريوهات مبنية على توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية حتى عام 2020.مع تحديد نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تزيد بنسب طفيفة.

ثالثا: دراسة بعض التجارب العربية تحت التنفيذ

مع بدأ تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي، فإن هناك الكثير من الدروس المستفادة التي يمكن تبادلها بين البلدان في المنطقة العربية من خلال التجارب المبكرة.

1. المملكة العربية السعودية ورؤية 2030 والخطة العاشر لتنمية المستدامة:

أطلقت رؤية المملكة العربية السعودية 2030،التي أعدها مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية وأقرها مجلس الوزراء، في شهر إبريل من عام 2016، وذلك لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية الراهنة والحاجة إلى المحافظة على المكتسبات التنموية، والإصلاح الاقتصادي ومواصلة نموه، وإنهاء اعتماده على النفط كمصدر أساسي للدخل، وتواصل جهودها للتنمية المستدامة بخطى متسارعة للارتقاء بمستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياته.

1.1. خطة التنمية الشاملة بالسعودية: تضمنت الخطة مجموعة من المحاور وهي[13]:

مجتمع حيوي: وذلك ينطلق من "الإيمان بأهمية بناء مجتمع حيوي يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والإعتدال، معتزّين بهويتهم الوطنية وفخورين بإرثهم الثقافي العريق، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للمواطنين

والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين ومنظومة رعاية صحية واجتماعية ممكّنة." والبرامج الواردة في هذا المحور:

- توفير ترفيه هادف للمواطنين، وتصنيف ثلاث مدن سعودية بين أفضل 100 مدينة في العالم، ورفع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه من 2.9% إلى 6%. وزيادة نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعيا من 13% إلى 40%. وزيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمان المعتمرين من ثمانية ملايين إلى 30 مليونا سنويا.

- **اقتصاد مزدهر:** ومن بين الإلتزامات والأهداف المندرجة تحت هذا المحور:

- تعظيم القدرات الإستثمارية، وتوفير تعليم يسهم في دفع عجلة الإقتصاد وإعطاء "دور أكبر للمنشآت الصغيرة في ارتفاع حجم الإقتصاد"؛
- رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75% ورفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى ما يزيد على سبعة تريليونات ريال سعودي؛
- تخفيض معدل البطالة في المملكة من 11.6% إلى 7.6.% ؛
- تنمية البنية التحتية الرقمية ، ورفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35 %؛
- الإنتقال من المركز الـ25 في مؤشر التنافسيّة العالمي إلى أحد المراكز العشر الأولى؛
- رفع نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي (5,7%) والوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65.% ؛
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50 % على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي؛
- الوصول من المركز الـ80 إلى المركز الـ20 وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من163مليارا إلى تريليون ريال سنويا في مؤشر فاعلية الحكومة، ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%.

- **النفقات العسكرية:** تطرقت الرؤية إلى النفقات العسكرية السعودية إلى [14]

- توطين ما يزيد على 50% من الإنفاق العسكري بحلول عام 2030، و تم البدء فعلا بتطوير بعض الصناعات الأقل تعقيدا من قطع غيار ومدرعات وذخائر؛
- توسيع دائرة الصناعات الوطنية لتشمل الصناعات الأكثر تعقيدا مثل صناعة الطيران العسكري، بناء منظومة متكاملة من الخدمات والصناعات المساندة؛
- يسهم في تحسين مستوى الإكتفاء الذاتي ويعزز في تصدير المنتجات العسكرية لدول المنطقة وغيرها من الدول؛
- من خلال استثمارات مباشرة وشراكات إستراتيجية مع الشركات الرائدة في هذا القطاع ، بهدف نقل المعرفة والتقنية وتوطين الخبرات في مجالات التصنيع والصيانة والبحث والتطوير؛
- القيام بمجمعات صناعية متخصصة ومتكاملة تضم الأنشطة الرئيسة في هذا المجال، وتدريب المواطنين وتأهيلهم للعمل في هذه الصناعات.

- **وطن وطموح:** من خلاله تم التركيز على القطاع العام وجاء فيه و ذلك برسم ملامح الحكومة الفاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء

لتمكين الموارد والطاقات البشرية، ونهيئ البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديّات واقتناص الفرص."

كما تضمنت ضرورة "تعظيم الأثر الإجتماعي للقطاع غير الربحي ورفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6% إلى 40%، ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5%، والوصول إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنويا في مقابل 11000 في عام 2016 .

جدول رقم 4: المملكة العربية السعودية توقعات المالية متوسطة الأجل بين 2019-2022 (مليار ريال السعودي)

سنوات	2019	2020	2021	2022
إجمالي الإيرادات	917	833	839	893
إجمالي الإنفاق	1048	1020	990	955
الرصيد	- 131	- 187	- 151	- 92
في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	- 4.7	- 6.4	- 5.0	- 2.9
دين	678	754	848	924
في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	24	26	28	29

المصدر: سلسلة التقارير ، توقعات الإنفاق الكلي 2020-2024، المملكة العربية السعودية، فبراير 2020، ص11، تاريخ الإطلاع :2020/08/02، www.samba.com\economic_Monitor_feb_2020_ar.pdf

تتوقع الحكومة السعودية أيضا خفض إنفاق الحكومة المركزية ما بين عامي 2021 – 2022 كما هو مبين في جدول، بناء على هذه التوقعات سيكون الإنفاق 955 مليار ريال عام 2022 بهدف تواصل السلطات تحقيق الأفاق المتوقعة للتقدم في المسارات المختلفة لأجندة رؤية 2030. بالطبع هناك بعض المبادرات في برنامج الأول الوطني لعام 2020 رغم استمرار الوباء كورونا.

2. إستراتيجية التنمية المستدامة الرؤية مصر في 2030

تعتبر مصرية واحدة من أوائل الدول العربية التي وضعت رؤية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولهذا سنقوم باستعراض تجربتها وتقديم النتائج المحققة في مجال التنمية المستدامة، وأساليب وضع السياسات التنموية.

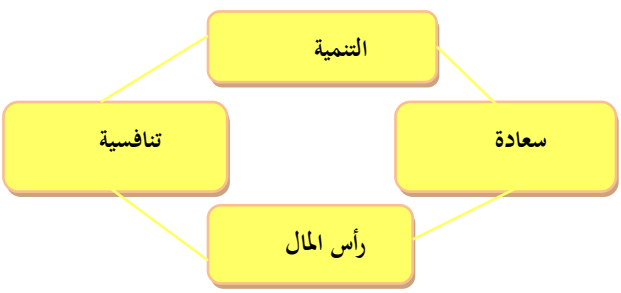

الشكل رقم 5: الأهداف الرئيسية الإستراتيجية لأهم المحاور

المصدر: أهداف التنمية المستدامة، وزارة البيئة المصرية، 2015.

تمثل إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 نقلة مهمة في التخطيط الإستراتيجي للتنمية في ضوء التحولات الداخلية والإقليمية والعالمية المحيطة والمؤثرة على مسار ومقدرات التنمية في مصر والتي تتطلب نهجا إستراتيجيا في إدارة التنمية.

1.2. هيكل إستراتيجية التنمية المستدامة احتياجاتها من البيانات والمعلومات

لعب كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني أدوار في إعداد هذه الإستراتيجية، كما استفادت الإستراتيجية من الخبرات العالمية والإقليمية، بما فيها الأجندة الإفريقية 2063 في مجال إعداد خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة. أن تكون مصر بحلول عام 2030 ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة قائمة على العدالة والاندماج الإجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين.[15]

2.2. المؤشرات الكمية لإستراتيجية التنمية المستدامة في مصر

اعتمدت الإستراتجية على تحديد مجموعة من المؤشرات، وقد حددت الوثيقة الإستراتيجية مجموعة من الإعتبارات التي تمت مراعاتها واختيار مؤشرات قياس الأداء على النحو التالي: [16]

- محدودية العدد والقابلية للقياس،وإمكانية تطبيقها في حدود الموارد المتاحة؛
- التوافق بين المؤشرات بين المراد قياسه؛
- عدم الخلط بين مؤشرات الأداء وبين المبادرات المقترحة الإستراتيجية؛
- مراعاة الربط المنطقي بين أنواع المؤشرات الثلاثة:مؤشرات المدخلات مؤشرات المخرجات، مؤشرات النتائج؛
- توفير منظومة متابعة متكاملة لتطبيق المؤشرات واستخلاص النتائج.

جدول رقم 05: توزيع مؤشرات التنمية المستدامة في مصر على الأبعاد والمحاور

البعد الاقتصادي	محور التنمية الاقتصادية	32 (30 أصلي + 2 مستحدث)
	محور الطاقة	14 (13 أصلي + 1 مستحدث)
	محور المعرفة و الابتكار والبحث العلمي	37 (24 أصلي + 13 مستحدث)
	محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية	13 (10 أصلي + 3 مستحدث)
	إجمالي مؤشرات البعد الاقتصادي ومحاوره	**96**
البعد الإجتماعي	محور العدالة الاجتماعية	27 (10 أصلي + 17 مستحدث)
	محور الصحة	20 (17 أصلي + 3 مستحدث)
	محور التعليم والتدريب	16 (11 أصلي + 5 مستحدث)
	محور الثقافة	29 (5 أصلي + 24 مستحدث)
	إجمالي مؤشرات البعد الاجتماعي ومحاوره	**92**
البعد البيئي	محور البيئة	19 (18 أصلي + 1 مستحدث)
	محور التنمية العمرانية	16 (13 أصلي + 3 مستحدث)
	إجمالي مؤشرات البعد البيئي ومحاوره	35
	إجمالي مؤشرات الاستراتيجية - الأبعاد والمحاور	**223 مؤشر**

المصدر: محمد ماجد خشبة، تقرير النظام الإيكولوجي للبيانات في مصر لدعم التنمية المستدامة، جمهورية مصر العربية، ديسمبر 2018، ص32 .

يوضح الجدول مؤشرات إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 وعددها 212 مؤشر موزعة على الأبعاد الثلاثة والمحاور العشرة للإستراتيجية. بحلول 2030 ستكون مصر الجديدة ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة وقائمة على العدالة و الإندماج الإجتماعي والمشاركة وذات نظام ايكولوجي متزن ومتنوع تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة ولنرتقي بجودة حياة المصرين.[17]

ظل التحديات التي تفرضها ظروف انتشار فيروس "كورونا" خلال إجتماع الوزارة في شهر مارس 2020 على الإستمرار في التنسيق والتعاون بين مختلف شركاء التنمية،بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة 2030، كما هو مخطط. أما الحكومة المصرية، فسيكون لديها مسئولية عاجلة لتحديد أولويات الإنفاق للفترة القادمة ووضع خطة اقتصادية ليس فقط لإنقاذ إستراتيجية مصر 2030 بل لإنقاذ مكتسبات الإقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة.

3. نحو رؤية إستراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق

فقد وضعت استراتيجيات ورسمت سياسات ونفذت برامج تنموية، وعقدت القمم والمنتديات العالمية كونها أساس تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مثار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب العالم.

1.3. المؤشرات و الإنجازات

نظرا لصعوبة الإحاطة بجميع مؤشرات التنمية المستدامة سيتم التركيز على أهم هذه المؤشرات[18]

- تعمل الحكومة على أن الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لأفراد المجتمع كافة مع ذلك فإن حوالي 63 % من السكان يحصلون على الرعاية الصحية الأولية؛
- نجد أن العراق حقق خفضا ملموسا في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة حيت تراوحت المعدلات بين 22 – 26 طفل لكل 1000 مولود حي للأعوام 2014 – 2018 مع قياس ظروف للازمة المزدوجة؛
- تبلغ نسبة إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2 % فقط عام 2014 و2015 . فيما تبلغ نسبة إسهام قطاع النقل والاتصالات بحوالي 10.3 من إجمالي الناتج المحلي عام 2017 بعدما كانت 5.3% عام 2016؛
- حصل تقدم في مؤشرات التعليم ولاسيما الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي وصل إلى 94% في عام 2018؛
- تبنت الحكومة مشروعات طموحة لتحسين الأوضاع الإقتصادية وتنويع الإقتصاد منها مشروع ميناء الفاو الكبير الذي تصل طاقته الإستيعابية إلى 99 مليون طن سنويا ويضم مشاريع تقدر قيمتها بحوالي 5 مليارات دولار لإنشاء بنى تحتية صديقة البيئة؛
- دخلت الحكومة بالتزامات بدعم من البنك الدولي في إصلاح نظام الإدارة المالية وإدارة الإستثمارات العامة فضلا عن المضي بخطوات العمل في الحكومة الالكترونية بإجراءات الدفع الإلكتروني والبطاقة الوظيفية والأنظمة الحكومية مثل نظام جمارك والضرائب؛
- إن القيم التنبؤية لمتوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقيم الحقيقية كانت متطابقة إلى حد ما وان القيم التنبؤية وللسنوات القادمة غالبا ما تكون مستقرة؛
- هنالك زيادة طفيفة في متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الأجمالي؛

- يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 6.1 مليون دينار عراقي (حوالي 5160 دولار أمريكي) عام 2017، بعدما كان 5.6 مليون دينار عراقي (حوالي 4737 دولار أمريكي) عام 2016.

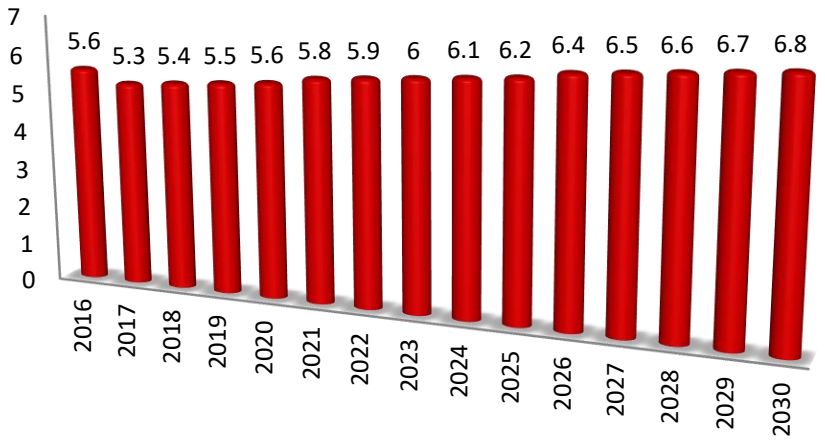

الشكل رقم 6: القيم التنبؤية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي خلال الفترة 2016 –2030 (مليون دينار العراقي)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير وزارة التخطيط، الناتج المحلي الإجمالي GDP، العراق، ص23، تاريخ الإطلاع: 2020/08/01، الموقع :Mop.gov.iq>static>uploads>pdf

إن متوسط نصيب دخل الفرد الناتج يزداد وذلك من خلال القيم التنبؤية لسنة 2019 والتي بلغت 5.5 مليون دينار وتستمر هذه الزيادة طفيفة جدا إذ بلغت عام 2020 مقدار 5.6 مليون دينار رغم جائحة ولغاية عام 2030 تستمر الزيادة فمن المتوقع نمو طفيف ومستقر في مسار متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 9.6 مليون دينار.

2.3. إستراتيجية التنمية المستدامة 2030:

لقد تم وضع رؤية إستراتيجية متكاملة يشارك في إعدادها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميون والخبراء فضلا عن ممثلين عن الوزارات ذات العلاقة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وزيادة فاعليتها من خلال توافر الإرادة السياسية والمصداقية والشفافية في صنع القرار الإقتصادي والبيئي. [19] ولتحقيق الإستراتيجية المقترحة تم اعتماد المبادئ الأساسية التالية:

- **الرؤية**: أن يكون الإقتصاد العراقي اقتصادا متنوعا ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن يقوم على الإبتكار والمعرفة ،وعلى العدالة و الإندماج الإجتماعي والمشاركة ذات نظام بيئي متنوع ويستثمر طاقاته البشرية وموارده لتحقيق أهدافها؛
- **الأهداف:** كي تكون الخطة الإستراتيجية مقبولة وناجحة ينبغي أن تتسم وبالواقعية،

ويجب أن تلائم واقع الاقتصاد العراقي وبناء الإنسان العراقي لذا نجد من المناسب أن تكون أهداف التنمية المستدامة 2030 أهدافها المستقبلية كنقطة إنطلاق نحو مستقبل أفضل وطموح؛

- **المحاور:** ترتكز نقطة إنطلاق إلى خطة تنموية تقوم على عنصر الاستدامة، وهي تحديد المحاور الرئيسة الداعية إلى التغيير، وعملية المعاجلة يجب أن نقضي في النهاية إلى التكامل القائم بين المحاور الأساسية لإنجاز تنمية مستدامة في العراق بالمستقبل القريب وتشتمل هذه الإستراتيجية على (10) محاور تتضمن الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية والبيئة .

3.3. محور التنمية الإقتصادية رؤية مستقبلية

يعد محور التنمية الإقتصادية من أهم المحاور الأساسية للتنمية المستدامة [20] كونه ينعكس بنحو مباشر على المحاور أو الأبعاد الأخرى. إن معظم أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات بعد اقتصادي.كالنمو الإقتصادي (الهدف 7)،الفقر(الهدف1) الجوع (الهدف 2) الطاقة (الهدف 8) ، الماء (الهدف 6) الحياة تحت الماء (الهدف 14)، الحياة كالأرض(الهدف 15) الإستهلاك (الهدف 12)، الابتكار والبنية التحتية (الهدف 9). بل حتى هدفي الصحة والتعليم ذات طابع اقتصاي – اجتماعي مشترك. تدمج هذه الأهداف ضمن الخطط والسياسيات الاقتصادية والإنمائية والبرامج التنفيذية مستقبلا.

4.3. وسائل التنفيذ

ينتظر العراق جهد طويل وحثيث لاستكمال تكييف أهداف التنمية المستدامة، وتحسين أطر التخطيط واليات تعبئة الموارد من أجل التنمية ذلك تتطلب:[21]

إجراء مراجعة وطنية شاملة الأوضاع التنموية في البلد وتحديد أين نقف الآن ومن تم للإنفاق على خطوات التحسين المأمولة؛

استخدام واسع النطاق لمؤشرات الأهداف في السياسات العامة ؛

تعزيز ثقافة التسامح والمواطنة ، والتحفيز على العمل المنتج،والتضامن الاجتماعي والعمل التطوعي وتطوير المعارف والمهارات الإنتاجية والحياتية وبخاصة لدى جيل الشباب؛

العمل على تحقيق رؤية العراق 2030 ودمج مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها من خلال عملية تشاركية تشرك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛

تعزيز النمو المستدام الذي يكون فيه دور أكبر للقطاعات الإقتصادية الأخرى إلى جانب قطاع النفط؛

اتخاذ خطوات عاجلة لردم فجوة السياسات الخاصة برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، الأمر الذي يتطلب تحسين التعاون بين الوزارات المعنية بناء القدرات الإحصائية المحلية والوطنية ،وإيجاد آليات مستدامة وتشاركية لجمع البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتصنيفها محليا ووطنيا وعلى أساس مقارنة النوع الاجتماعي و البيئة والفئات السكانية؛

يمثل التمويل التنموي تحديا أساسيا في مجمل الجهود الإنمائية عموما وتلك التي ترتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

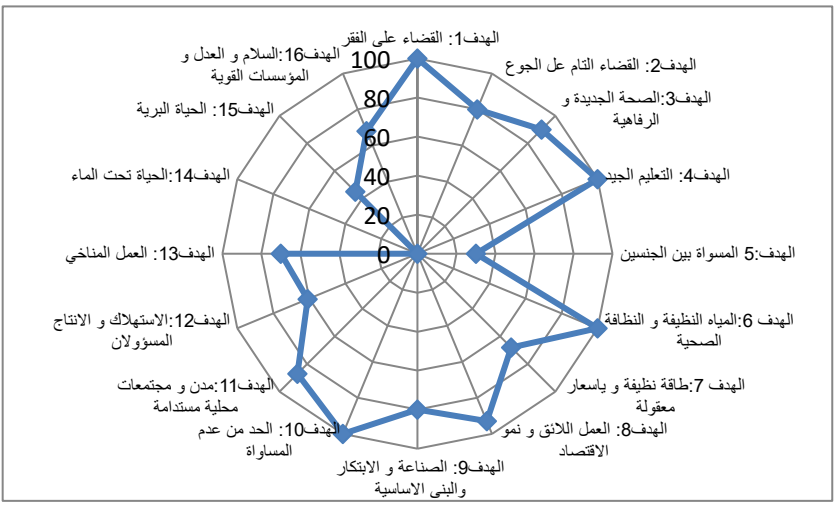

الشكل رقم 7 : أهداف التنمية المستدامة ورؤية العراق 2030

المصدر : التقرير التطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019 ، ملخص تنفيذي ، العراق 2030 ، وزارة التخطيط ، ص 8 .

من الشكل اعتمد على مقارنة مشتركة لأجندة التنمية المستدامة والكيفية التي تتوافق مع الرؤى والخطط والاستراتيجيات الوطنية ،فقد تبين التقويم المعد وفق منهجية (RIA) أن 74% من الأهداف الستة عشر الأولى تم تغطيتها في الرؤية .

4. خطة التنمية المستدامة للملكة الأردنية:

الأردن هو أحد البلدان القليلة الموارد الفقيرة في غرب آسيا، لذلك فهي تبنى خطة التنمية المستدامة 2030 بأهداف يمكنها أن توقف التدهور الاجتماعي والبيئي. واليوم يواصل الأردن العمل نحو إصلاحات شاملة ومتطورة، مع الحرص على تعزيز رخاء المواطنين وتحويل التحديات إلى فرص.[22]

ويقدم التقرير الطوعي من البلدان بحسب رغبتهم. في عام 2015 أنتج 22 بلدا تقارير طوعية. وسيقدم هذا العام أكثر من 40 بلدا تقارير طوعية، من ضمنها الأردن. ويتضمن التقرير تفاصيلا عن السبل التي يتخذها الأردن نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويسعى أيضا إلى تعزيز السياسات والمؤسسات الحكومية من أجل تيسير إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة والشأن المتعددين من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.[23]

1.4. آليات ووسائل التنفيذ

الفجوة في تمويل التنمية المطلوبة لتنفيذ خطة عام 2030 تتطلب شراكة أكثر تنسيقا بين الحكومات الوطنية والجهات المانحة والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.[24] و اشتمل تقرير الأردن الطوعي للتنمية المستدامة لعام 2017 على وسائل التنفيذ لأجندة التنمية المستدامة 2030 حيث اتخذ الأردن العديد من الإجراءات لزيادة حجم التمويل الداخلي وتعزيزه، والاستخدام الأمثل لموارده المتاحة، حيث تم النفقات الرأسمالية بالبرنامج التنموي التنفيذي (الخطة الوطنية) وبهذا نضمن أن أجندة التنمية المستدامة قد تم توجيه التمويل نحوها من خلال إدماجها في الخطط الوطنية.

كما تحققت الشراكة بين القطاعين العام والخاص معايير عمل عالية الجودة، وتعزز الشفافية والمساءلة، وتضمن إدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الإجتماعية والإقتصادية،مما ينعكس إيجابا على مستوى معيشة المواطنين سواء من حيث جودة الخدمات،المقدمة، أو توفير فرص العمل أو رفع الإنتاجية.

2.4. تنفيذ خطة 2030 ومتابعته

قررت الأردن اعتبار اللجنة التوجيهية العليا للتنمية المستدامة المسؤولة عن خطة 2030،[25] ولإبقاء على فرق العمل القطاعي و(عددها 17) واللجنة التنسيقية التي عملت على وثيقة الأردن 2025 والبرنامج التنموي لغايات تنفيذ الخطة العالمية. كما قرر اعتبار وزارة التخطيط المسؤولة عن إدارة هذا الملف بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

3.4. أهداف رؤية الأردن 2025 والتنمية المستدامة 2030

كشف تقرير ديوان المحاسبة لعام 2018، عدم ظهور نتائج المواءمة التي تم تنفيذها من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ما ببين أهداف ومؤشرات رؤية الأردن 2025 وأهداف مؤشرات التنمية المستدامة 2030 في البرنامج التنموي التنفيذي الأول 2016- 2019 وهو البرنامج المعتمد لدى الحكومة لتنفيذ التزامها الدولي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

1.3.4. **الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2025:** لغايات تحديد الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة فقد تم عقد لقاء تشاوري مع اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة حيث تم مناقشة أهداف التنمية المستدامة الدولية المقترحة،في سياق أهداف ومبادرات الأجندة الوطنية وأهداف البرنامج التنفيذي السنوي للحكومة التشاورية لأجندة التنمية لما بعد عام 2015، والتي تشارك فيها ما يزيد عن 2500 شخص من مختلف الفئات العمرية ذكورا وإناثا ومن مختلف المناطق الجغرافية والحضر والريف. وهي مسودة وثيقة رؤية 2025. وعليه تم الإتفاق على الأولويات التالية:[26].

- تحقيق النمو الإقتصادي المستدام؛
- محاربة الفقر والبطالة؛
- مجتمع آمن يتمتع فيه الجميع بالمساواة والعدالة؛
- توفير خدمات البنية التحتية؛
- حماية البيئة والإدارة المستدامة للأراضي.

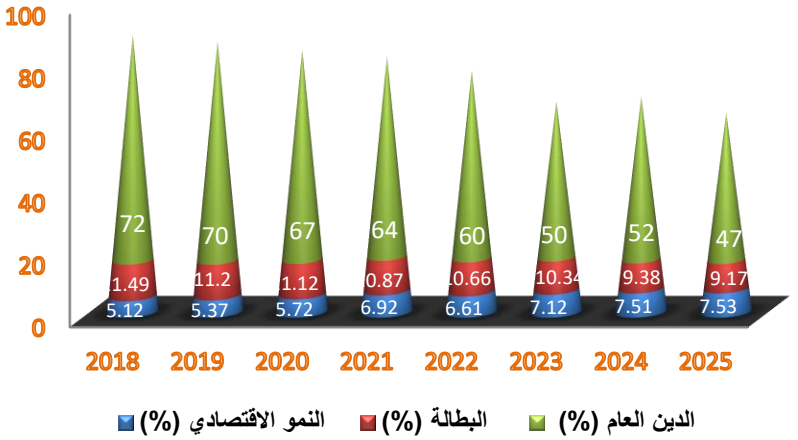

الشكل رقم 8: الأهداف الإقتصادية الكلية ضمن سيناريو الأساس لرؤية الأردن 2025

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على :مركز الدراسات الإستراتيجية ، "البرامج التنموية الوطنية بين التخطيط والتنفيذ" ، الجامعة الإردنية ،آذار / مارس 2018 ، ص 10 .

يتضح من الشكل أن الأهداف الإقتصادية الكلية للخطة الطموحة، ستؤدي في حال تحقيقها إلى نقلة نوعية في الإقتصاد الأردني، وأن المؤشرات الكلية المستهدفة ستدفع المملكة لتحقيق معدل نمو مقدر 5.77% بالمتوسط خلال الفترة عشر سنوات المقبلة ستنعكس بدورها تخفيض معدلات البطالة تبلغ 9.17% في العام 2025 والدين العام 47 % أما النمو الإقتصادي 7.53% .

2.3.4. الأولويات الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2030: تضمن حول أربع أولويات أساسية وهي: [27].

- **الأولوية 1:** تطوير " خارطة طريق " توجيها أهداف التنمية المستدامة لدمج أجندة التنمية 2030 ومؤشراتها في الاستراتيجيات القطاعية المختلفة ،أي من خلال استشارات المجتمع المدني.
- **الأولوية 2:** زيادة وعي في ما يتعلق المجتمع المدني في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة 2030.
- **الأولوية 3:** لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني و الأجهزة الحكومية وموظفتها لتنفيذ البرامج و الإستراتيجيات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتقييمها.
- **الأولوية 4:** لتطوير نظام ورصد وطني [28] مخصص لإشراف على متابعة مقاصد أهداف التنمية المستدامة على أساس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 التي عددها هو 237 على ثلاثة مستويات كما هو في الجدول التالي :

الجدول رقم 6: توزيع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 حسب مقاربة المستوي في الأردن

الهدف	المؤشرات في المستويات			المجموع
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	
1	3	8	3	14
2	8	5	0	13
3	25	1	1	27
4	2	6	2	10
5	1	12	0	13
6	6	5	0	11
7	4	1	1	6
8	8	5	4	17
9	9	2	1	12
10	2	7	1	10
11	3	8	4	15
12	2	2	8	12
13	1	2	5	8
14	2	4	4	10
15	7	4	1	12
16	6	11	5	22
17	15	4	6	25
المجموع	104	87	46	237

المصدر: وحدة التنمية المستدامة، دائرة الإحصاءات العامة، الورشة الإقليمية حول: دليل المتابعة والإبلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة 2030 المستندة إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الإقليم العربي، يومي 26 – 27 يونيو /حزيران 2019، المعهد العربي للبحوث والتدريب الإحصائية عمان الأردن، ص 11- 12، تاريخ الإطلاع: 2020/03/16،الموقع :www.aitrs.org

هدف أساسي من هذا الجدول هو تعريف المستخدمين لموقع لدائرة بمفهوم مؤشرات في المستويات التنمية المستدامة 2030، بالأهداف والغايات وبالبيانات المتوفرة على القاعدة العالمية للمؤشرات في المستويات الخاصة بالأردن.

5. البحرين والخطة التنمية المستدامة 2030:

منذ إطلاقها في عام 2008، تم وضع "الرؤية الإقتصادية الوطنية 2030" من خلال ثلاثة مبادئ رئيسية وهي الإستدامة والعدالة والتنافسية، تتماشي الرؤية الإقتصادية مع تطلعات المواطنين نحو تحقيق الركائز الإستراتيجية للرؤية. التي تتناول في محاورها أهداف التنمية المستدامة، حيث تمثل هذه الأهداف من الأولويات الأساسية للحكومة والمرتبطة بتنفيذ برنامج عمل الحكومة. حيث يتضمن هذا برنامج مرحلتين وهما:

1.5. نتائج ربط أهداف التنمية المستدامة 2030 برنامج عمل الحكومي (2015- 2018):

إن من ضمن الخطوات الجادة التي اتخذتها المملكة البحرين لتحقيق هذا المسعى، ربط أهداف التنمية المستدامة ببرنامج عمل الحكومة الحالي (2015-2018) تنقسم إلى قسمين هما : [29]

- **منهجية الربط:**

ربط أهداف التنمية المستدامة ببرنامج عمل الحكومة الحالي(2015-2018) وذلك لمعرفة وتنفيذ الغايات التي تعد من أولويات الحكومة حاليا، مؤكدا أن غايات أهداف التنمية المستدامة 2030 مدرجة بالفعل للتنفيذ في برنامج عمل الحكومة.كما هو في : [30]

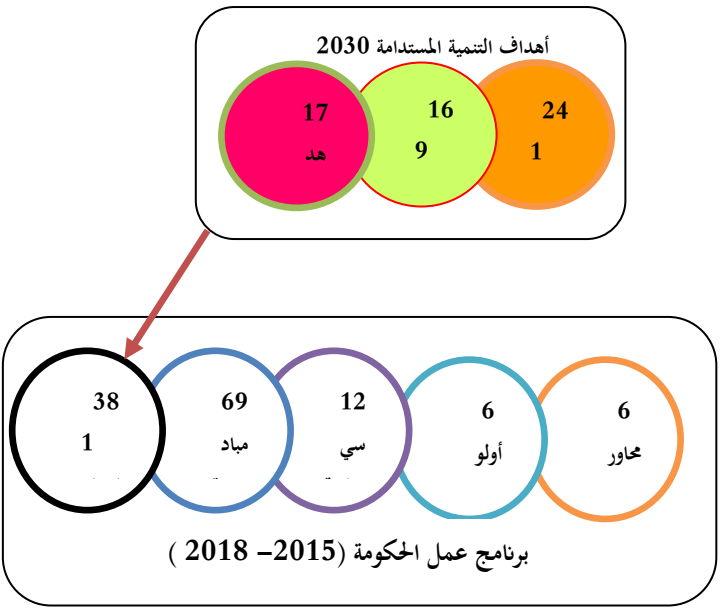

الشكل رقم 8: أهداف التنمية المستدامة وربطها برنامج عمل الحكومة (2015-2018)

المصدر: التنمية المستدامة، تاريخ 27 جوان 2019، تاريخ الإطلاع: 2020/03/31، الموقع: www.bahrain.bh>wps>portal>quicklinks_ar

- **نتائج الربط**

78 % من غايات أهداف التنمية المستدامة 2030 مدرجة للتنفيذ في برنامج عمل الحكومة الحالي، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة تحقيق هذه الغايات والأهداف حيث أن مؤشرات القياس هي الفاصل على تحقيقها.

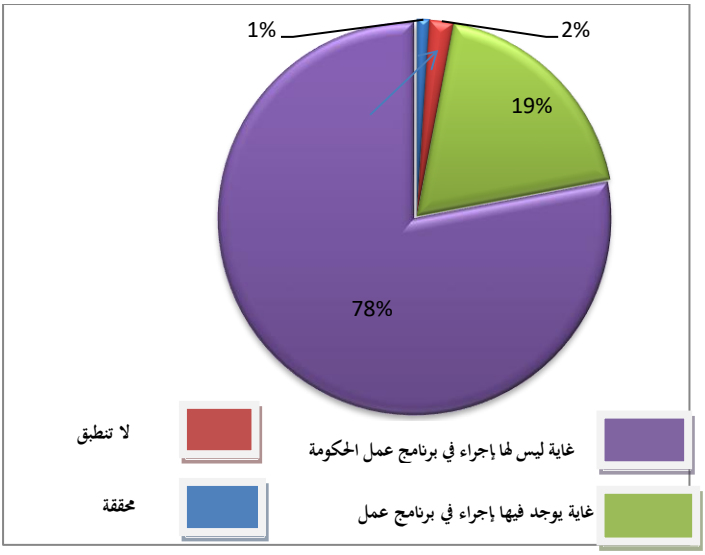

الشكل رقم 9: نتائج ربط أهداف التنمية المستدامة 2030 وبرنامج الحكومة 2015-2018

المصدر: التنمية المستدامة،تاريخ 27 جوان 2019، تاريخ الإطلاع: 2020/03/31،
الموقع: www.bahrain.bh>wps>portal>quicklinks_ar

2.5. برنامج عمل الحكومة (2019-2022) مع أهداف التنمية المستدامة 2030

يركز برنامج عمل الحكومة (2019-2022) على مكتسبات الحكومة وشعبها بما يتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ظل برنامج التوازن المالي الذي أطلقته المملكة بهدف خلق توازن بين المصروفات الحكومية والإيرادات العامة لتحقيق النمو الإقتصادي والاستقرار المالي والتنمية المستدامة.

1.2.5. أولويات برنامج الحكومة (2019- 2022)

تطمح الحكومة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال 3 أولويات في برنامج عمل الحكومة 2018 -2022:[31]

- تعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع ؛
- الإستدامة المالية و التنمية الإقتصادية؛
- تأمين البيئة الداعمة للتنمية المستدامة.

2.2.5. الأهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال برنامج عمل الحكومية

تتطلع المملكة البحرين إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال برنامج عمل الحكومية وهي :

- الإستثمار في المواطن من خلال دعم وتحسين الخدمات الحكومية في قطاعات التعليم والصحة وغيره؛
- إنشاء مجتمع أمن ومستقر؛
- تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق التوازن المالي والحفاظ على النمو الإقتصادي ؛
- دعم القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية وخلق الفرص للمواطنين والمستثمرين؛
- الإستخدام الأمثل للموارد ،وضمان استدامتها للأجيال القادمة؛

- الحفاظ على التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال التشريعات والمبادرات التي تدعم استقرار الأسرة وتحقيق المساواة بين الجنسين؛
- الإستقرار في تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية بما يخدم المواطنين والنمو الإقتصادي؛
- إعادة تحديد دور الحكومة من المشغل إلى منظم شريك لعملية التنمية؛
- دعم الإبداع والتميز وإبراز دور المرأة والشباب الرياضة في جميع البرامج والمبادرات الحكومية.

الخاتمة

أظهرت البلدان العربية التي نشرت معلومات عن جهود التنفيذ المبكرة لخطة التنمية المستدامة 2030 درجة عالية من الإلتزام و الطموح بالموائمة بين إستراتيجيات التنمية وأطر السياسات وبين أجندة التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها .هناك بعض أوجه التشابه وكذلك الإختلاف بين النهج الذي تطبقه كل دولة حتى الآن.

النتائج

من خلال الموضوع توصلنا إلى النتائج الرئيسية وهي : [32]

- **خمسة بلدان قطعت ثلثي الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** في عام 2019، برزت خمس دول كقيادات إقليمية حيث بلغ إجمالي درجاتها على المؤشر 65 درجة أو أعلى، و هذه الدول هي الجزائر و الإمارات العربية المتحدة و المغرب و تونس و الأردن مرتبتين تنازليا. إجمالا، لا تحرز المنطقة العربية درجة عالية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بمتوسط 58 درجة من أصل 100. لا يتبقى سوى عقد واحد فقط لتحقيق خطة 2030، و تحتاج المنطقة إلى تسريع جهودها المبذولة في جميع مجالات التنمية المستدامة؛
- **تواجد البلدان الفقيرة و المتأثرة بالحروب الخطر الأكبر في التخلف عن الركب:** بشكل عام، حصلت الدول العربية الـ22 على درجة حمراء في نسبة 51% من جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17. سجلت البلدان الستة الأقل نموا في المنطقة و بلدان آخران يعانيان من الحروب : سوريا و العراق درجات حمراء في أكثر من 10 أهداف من أهداف التنمية المستدامة في لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة مما يشير إلى أنها بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف. ستحتاج هذه البلدان إلى جهود هائلة على الصعيد المحلي و من الشركاء الإقليمين و الدوليين لضمان عدم ترك أحد خلف الركب؛
- هناك زخم إيجابي في مجالين مهمين يتعلقان بالاستدامة البيئية، و المياه، و تغير المناخ: تسير العديد من الدول العربية على الطريق الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 6 (ضمان توافر المياه و خدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستدامة) و الهدف رقم 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و أثاره)، بينما هناك زيادات معتدلة في الإداء عبر العديد من أهداف التنمية المستدامة من منظور الأمن البيئي، يعتبر تحقيق أنظمة مستدامة للمياه و التعامل مع تغير المناخ أمرين بالغي الأهمية. إجمالا لم يتحقق حتى الأن سوى أربعة من أهداف التنمية المستدامة الـ17 في ثلاثة بلدان في المنطقة (العراق و الأردن و لبنان). و هذا يعني أن 19 بلدا لم يحقق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة بعد؛

- لا تزال هناك ثغرات كبيرة في البيانات اللازمة لقياس أداء التنمية المستدامة في المنطقة، و لاسيما توزيع الثروة و الدخل: توجد أبرز فجوات البيانات حاليا في الهدف رقم 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) و الهدف رقم 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان و فيما بينها). ففي كلا المجالين تكون الثغرات ناتجة عن نقص البيانات المتعلقة بالدخل و توزيع الثروة. لم يتم التوصل إلى مجموعات بيانات إقليمية متاحة للجمهور في عملية إعداد مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019.

قائمة المراجع

1. أحمد أبو اليزيد الرسول ،**"المحور الأول :قراءة تاريخية ومفهوم وأبعاد التنمية المستدامة"**، الندوة الأولى للتنمية المستدامة يوم الأربعاء 2012/12/26، جامعة القصيم،كلية الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 14 .
2. بوخروبة الغالي،**" إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها "**، ملتقى الوطني حول : المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 28 – 29 نوفمبر2017، 2017، ص 3 .
3. سايح بوزيد،**"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص67 .
4. إلهام شيلي،**"دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة الإقتصادية بسكيكيدة "**، رسالة ماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2013،2014/1، 2014، ص 69 .
5. نعيم سلمان بارود ، **"متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية "**،الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص 2 .
6. منظمة الصحة العالمية ،**"الصحة في حصة التنمية المستدامة لعام 2030 "**،الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة ،البند 2-7 مؤتمر جدول أعمال المؤقت 10كانون الأول / ديسمبر 2015، ص 1 .
7. قرار اتخذته الجمعية العامة، الجلسة الرابعة،**" خطة التنمية المستدامة 2030 "**، (على الخط) 25 آيلول/سبتمبر2015، الموقع: Urba-monastir.tn>images>pdf>2030-agenda.تم الإطلاع بتاريخ 2020/03/15، 2015.
8. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا ، **"تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية "** ،الدورة التاسعة والعشرون الدوحة ،قطر، يومي 13- 15 كانون الأول /ديسمبر، 2016، ص 27 .
9. United nation system staff. college، (2020)." **جدول الأعمال 2030 للتنمية المستدامة "**. ص 1، الموقع:www.unssc.org تم الإطلاع بتاريخ 2020/01/28.
10. نفس مرجع أعلاه ، ص 1 - 2.
11. أوروبا لشؤون الخارجية ،**"خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ما لذي حققته فرنسا حتى الآن"**، (على الخط)،2017/05/30، موقع :diplomatie.gouv.fr تم الإطلاع بتاريخ 2020/01/30
12. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، **"تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية "**، الدورة التاسعة والعشرون الدوحة، قطر يومي 13- 15 كانون الأول /ديسمبر، 2016، ص 27 .

13. الرياض، المملكة العربية السعودية،**"رؤية 2030 خطة لتنمية الشاملة للسعودية"**، (على الخط)،25 أفريل 2016، موقع: www.aljazeera.net. تم الإطلاع بتاريخ 2020/01/10.
14. نفس مرجع أعلاه .
15. محمد ماجد خشبة ،(2018) . **" تقرير النظام الإيكولوجي للبيانات في مصر لدعم التنمية المستدامة "**، جمهورية العربية مصرية ، ديسمبر 2018 ، ص 29 .
16. محمد ماجد خشبة ،مرجع سابق ذكره ،2018 ، ص 31 .
17. ماري لومي ، **" تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التجارب المبكرة في المنطقة العربية "** ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، الإمارات العربية المتحدة 2018، ص 7.
18. وزارة التخطيط العراق 2030 ، **"التقرير التطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019"** ، ملخص تنفيذي ، 2019، ص ص 9 - 10 .
19. كريم سالم حسين ، **" نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق "** ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،العراق ،2018، ص 23 .
20. كريم سالم حسين، مرجع سبق ذكره، 2018، ص 24.
21. وزارة التخطيط العراق 2030، **"التقرير التطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019"**،2019، ص 68،
22. حسام عيد، **" خطة رؤية 2030 رؤية متكاملة نحو تنمية المستدامة "**(على الخط)، 2018/07/29. الموقع :www.roayahews.com. تم الإطلاع بتاريخ 2020/02/25
23. لار انصار،**"تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الأردن :أين تحت لآن ؟"**،(على الخط)، 20/ 08/ 2017 ، الموقع :wanainstitute.org>blog>implementing. تم الإطلاع بتاريخ 2020/02/28
24. حسام عيد، مرجع سبق ذكره، 2018 .
25. نفس مرجع أعلاه .
26. محمد الخضاونة ، **"التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية"** التقييم الوطني للتنمية المستدامة وثيقة خلفية ،التقرير العربي حول التنمية المستدامة الاسكوا ، 2015، ص 11 .
27. دائرة الإحصاءات العامة ،**"وحدة التنمية المستدامة "**، الورشة الإقليمية حول دليل المتابعة والإبلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة 2030 المستندة إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الإقليم العربي ، يومي 26 – 27 يونير /حزيران 2019 ،المعهد العربي للبحوث والتدريب الإحصائية عمان ، الأردن، 2019، ص 12 ، الموقع :www.aitrs.org.تم الإطلاع بتاريخ 2020/03/16
28. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية"أجندة 2030 الفرص والتحديات في الأردن " ص5 الموقع :2030monitor.annd.org>report>arabic. تم الإطلاع بتاريخ 2020/03/15 **29.** بهاء الدين عياد ،(2018). " البحرين تؤكد أهمية مراجعة التحديات الأمنة لتحقيق التنمية المستدامة "(على الخط)، 2018/03/14، الموقع: www.elwatannews.com. تم الإطلاع بتاريخ 2020/03/17.
30. التنمية المستدامة البحرين ، (على الخط) 27 جوان 2019 ، الموقع : www.bahrain.bh>wps>portal>quicklinks_ar . تم الإطلاع بتاريخ 2020/03/30 .
31. برنامج عمل الحكومية وملتقى الحكومي، المملكة البحرين الموقع: www.bahrain.bh>govplan_ar.تم الإطلاع بتاريخ 2020/03/30.
32. تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 المنطقة العربية أكاديمية الإمارات الدبلوماسية نوفمبر 2019 ، صفحة xi.